الفصل السادس

أخطاء شرعية شائعة
يجب على رجال الأعمال تجنبها

◆ - استهلال:

لقد تبين من الدراسات الميدانية، ومن المخالطة والتعامل مع بعض رجال الأعمال في العديد من المجالات أن هناك بعض الأخطاء والمحاذير الشرعية التي يقعون فيها، ويظنون أنهم يسيرون وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك فإنه يجب عليهم معرفتها وتجنبها، ومعرفة الحلال الواجب شرعًا والالتزام به، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

◆ - نماذج من الأخطاء الشرعية الشائعة التي يقع فيها بعض رجال الأعمال ويجب تجنبها:

- خطأ اعتقاد فصل الدين عن المعاملات:

حيث يعتقد بعض رجال الأعمال أن لا دخل للدين في المعاملات، ويرددون المفهوم العلماني "دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"، كما أنهم يقولون

كذلك: **"Business is Business"** وهذه المفاهيم خاطئة، فلابد أن يكون للمعاملات مرجعية شرعية، فلا يجوز الفصل بين العبادات والمعاملات.

- خطأ التحرج من سؤال الفقهاء:

يخاف بعض رجال الأعمال من سؤال الفقهاء عن شرعية المعاملات التي يقومون بها خشية أن يتبين لهم خطؤها، وهذا الفهم خاطئ، فلابد أن يكون رجل الأعمال على معرفة بفقه ما يقوم به وإلا تعامل في الحرام رضي أم أبى.

- خطأ البحث عن رخص أو ذرائع يعتمد عليها بعض رجال الأعمال في إباحة ما يقومون به من معاملات:

يحاول بعض رجال الأعمال سؤال أكثر من فقيه؛ وذلك للحصول على فتوى تحقق لهم ما يصبون إليه، حتى ولو كانت أدلتهم ضعيفة، كما أن بعضهم أحيانًا يسأل السؤال بطريقة ملتوية للحصول على الإجابة التي تتفق مع هواه، فهذا كله خطأ، بل يجب الصدق والوضوح والأخذ بالعزيمة ، فلا تحايل على شرع الله.

- خطأ قبول مشروعات ذات ربحية عالية تتضمن شبهات حرام:

وهذا غير جائز شرعًا، فمن وصايا رسول الله ﷺ اتقاء الشبهات، ويقول ﷺ : **"دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"** (رواه الترمذي)، ويقول ﷺ : **"إنما الحلال بيّن، وإنما الحرام بيّن ،وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا**

وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب" (رواه مسلم عن النعمان بن بشير).

- خطأ التهاون في كتابة العقود :

وذلك بسبب الحياء أو الخجل أو العاطفة والمشاعر، وهذا غير جائز شرعًا، ويجب إجلاء وتوضيح كافة الأمور عند الاتفاق، والتوثيق عن طريق كتابة العقود والتوقيع السليم عليها، وكذلك الإشهاد، كما يعتبر الرهن ونحوه من الضمانات والكفالات، ومن الموجبات التي تحفظ الحقوق للناس جميعا، وهي من الواجبات الشرعية، "فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، كما أن الوفاء من خلق المسلم وجزاؤه الرضوان من الله تعالى، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾ [المائدة].

- خطأ التهاون في توثيق المديونية والإشهاد عليها:

حيث سوف يترتب على ذلك مشاكل عند المطالبة بهذه الديون، والواجب هو الالتزام بالكتابة، سواء كانت هذه المديونية صغيرة أو كبيرة، وعن علة الكتابة والشهادة، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِۢبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [البقرة:٢٨٢].

تؤدي الكتابة لتوثيق المديونية إلى المحافظة على سلامة الأعمال وتحقيق الضبط والثقة والحفظ وتسوية الحقوق بالعدل، وتجنب الشك بين الناس

بصفة عامة وبين الشركاء بصفة خاصة، كما توفر الكتابة المعلومات الموثقة لرجال الأعمال لإدارة أعمالهم واتخاذ قرارات سليمة وفقا لمعلومات صادقة ودقيقة وسريعة.

- خطأ التهاون في ضبط الشروط في العقود :

أحيانا بسبب الحياء أو العاطفة أو القرابة والصداقة يتهاون بعض رجال الأعمال في استيفاء شروط العقود ، وهذا غالبا يؤدي إلى المنازعات ولاسيما في حالة حدوث خسائر أو عند التصفية والتخارج، وهذا مخالف للشرع الحنيف، لذلك يجب على رجال أعمال الالتزام بضبط واستيفاء كافة الشروط في كتابة العقود؛ لأن هذا يجنبهم الكثير من مشاكل الخلافات والنزاعات.

- خطأ إعطاء المال لمن لا خبرة له لتشغيله:

أحيانا يقوم بعض أصحاب الأموال إلى توظيف أموالهم لدى بعض رجال الأعمال ممن لا خبرة لديه ولا كفاءة فنية مما يؤدي إلى ضياع هذا المال، وهذا مخالف للشرع، حيث ينهانا الإسلام عن تضييع المال أو إعطائه للسفهاء، فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾﴾ [النساء].

لذلك يجب على رجال المال والأعمال حسن اختيار من يتعاملون معهم، وأن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة بجانب القيم والأخلاق .

- خطأ الخلط بين العاطفة والموضوعية في المعاملات المالية:

يجب أن تدار الأعمال وفقًا للسنن الكونية وباستخدام الوسائل والسبل الفنية ما دامت لا تخالف شرع الله، و لا يجوز أن تطغى العاطفة والمجاملة على الموضوعية حتى لا تضيع الأموال والحقوق، بل إن الالتزام بالسبل الفنية يعتبر حفظا للعاطفة .

- خطأ التفسير غير السليم للقاعدة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات":

لقد وضع الفقهاء ضوابط للضرورة المعتبرة شرعًا وهي:

- أن تكون الضرورة ملجئة يخشى الفاعل منها الهلاك.
- أن تكون الضرورة قائمة بالفعل وليست متوقعة.
- ألا يكون لدفع الضرورة وسيلة إلّا ارتكاب هذا الأمر.
- أن تدفع الضرورة بالقدر الكافي اللازم لدفعها.

ولذلك لا يجوز على الإطلاق لرجل الأعمال أن تضغط عليه الحاجات أو تؤثر عليه نفسه للتوسع في تفسير هذه القاعدة .

- خطأ المماطلة في الوفاء بالحقوق مع المقدرة على أدائها:

تقود المماطلة في أداء الحقوق إلى الظلم، يقول رسول الله ﷺ : **"ليّ الواجد ظلم"**، ويقول ﷺ في حديث آخر : **"مُطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته"** (رواه مسلم والنسائي)، كما يقول ﷺ : **"من أخذ أموال الناس يريد أدائها أدى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله"** (رواه الترمذي).

ولذلك يجب على رجل الأعمال تخطيط أحواله النقدية بما يمكنه من أداء ما عليه من حقوق للغير في مواعيدها .

يؤدي الالتزام بأداء الحقوق إلى استقرار المعاملات، وزيادة الثقة، وعدم تعطيل الأعمال والمنافع، كما تجنب رجال الأعمال المنازعات وحدوث المشاكل.

- خطأ الاعتداء على المال العام :

لقد أكد الفقهاء على حرمة المال العام ، لأن ذلك يدخل في باب الغلول، وهو الكسب الحرام الذي يقود صاحبه إلى النار ،لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب الاعتداء على المال العام، ومن ذلك على سبيل المثال التهرب من أداء الحقوق المشروعة للوطن، أو استخدام سبل غير مشروعة للحصول على مكاسب أو خدمات ليست من حقه.

- خطأ إفساد ذمم العاملين بالحكومة بالرشوة وما في حكمها:

تعتبر الرشوة وما في حكمها من أشكال أكل أموال الناس بالباطل، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾** ﴾ [البقرة] ، ويقول رسول الله ﷺ :**"لعنة الله على الراشي والمرتشي"** (رواه أحمد عن عبد الله بن عمرو).

لذلك يجب على رجل الأعمال أن لا يكون سببا في إفساد ذمم الناس؛ لأن هذا يؤدي إلى فساد المجتمع .

- خطأ الولاء لغير المسلمين المحاربين من دون المسلمين:

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بمقاطعة غير المسلمين المحاربين، وتجنب التعامل معهم، مصداقًا لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الممتحنة]. ويقول رسول الله ﷺ : **"المؤمن للمؤمن كالبنيان؛ يشد بعضه بعضا"** (رواه البخاري ومسلم). ويقول ﷺ : **"لا تصاحب إلا مسلما، ولا يأكل طعامك إلا تقي"** (رواه أبو داود والترمذي).

ولا يجوز لرجل الأعمال المسلم عدم المقاطعة بحجة الجودة أو انخفاض الأسعار؛ لأنه بذلك يكون خائنا لله ولرسوله وللوطن.

- خطأ التهاون في أداء الفرائض والواجبات من العبادات:

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بترك البيع عند الصلاة ، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة] ، والمقصود بالبيع في هذه الآية الكريمة التجارة .

لذلك يجب على رجل الأعمال أن لا تلهيه الأعمال عن الفرائض الدينية وعن الواجبات الأسرية والعائلية حتى لا تمحق بركة الرزق.

- خطأ الاستغلال والاحتكار بدعوى الحنكة والشطارة:

لقد حرم الإسلام الاستغلال و الاحتكار وما في حكمهما؛ لأن مثل هذه السلوكيات تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، فقد نهى رسول الله ﷺ عن الاحتكار فقال ﷺ : **"الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"** (رواه ابن ماجه عن عمر بن الخطاب).

لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب استغلال حاجة الناس وإغلاء الأسعار عليهم؛ فهذا من أسباب محق البركة.

- خطأ التهرب من دفع حقوق المجتمع الواجبة العادلة:

مثل التهرب من أداء الضرائب والرسوم العادلة، فهذا يعتبر شكلا من أشكال الاعتداء على المال العام، ويجب طاعة ولي الأمر والالتزام بالقوانين والنظم العامة في كل ما يتعلق بمجال الأعمال ما لم يكن في ذلك معصية لله عز وجل، وسئل رسول الله ﷺ : يا نبي الله، أرأيت إن قام علينا أمراء يسألوننا حقهم، ويمنعون حقنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله، فقال رسول الله ﷺ: **"اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم"** (رواه مسلم).

- خطأ الامتناع عن دفع الزكاة وما في حكمها بدعوى دفع الضرائب:

هذا مخالف لشرع الله عز وجل، فإن الزكاة فريضة مالية من الله عز وجل، ولا تغني الضريبة عن الزكاة ، فالزكاة حق الله في المال وهي فريضة ، والضريبة العادلة حق المجتمع وهي واجبة.

لذلك يجب على رجل الأعمال أن يؤدي الزكاة وغيرها من الحقوق المشروعة في مال المسلم كما يجب عليه أداء الضريبة للحكومة و إن وقع عليه ظلم ضريبي عليه أن يأخذ بالأسباب وبالأساليب القانونية لرفع هذا الظلم .

تعقيب :

ترجع أسباب الوقوع في هذه الأخطاء الشرعية إلى عدم فهم رجل الأعمال بالضوابط الشرعية التي يقوم بها، إما بقصد أو بدون قصد، وفي كلا الحالتين يجب أن يكون لرجل الأعمال مرجعية شرعية حتى يبارك الله له في ماله وكسبه وعمله وفي كل شيء .

◆ -محاذير شرعية يجب على رجال الأعمال تجنبها :

هناك محاذير يجب على رجال الأعمال الوقاية منها خشية الوقوع في الحرام، ويترتب على ذلك الوقوع في مشكلات تسبب له خللا في المعاملات ومحقا للبركة المعنوية والمادية.

من أهمها ما يلي :

- تجنب التعامل بالربا والدخول في حرب مع الله:

يقصد بالربا مبادلة مال بمال وزيادة، ومن أشكاله: فوائد القروض والديون وفوائد دفاتر التوفير، وإيداع الأموال لدى المؤسسات المالية بفائدة، وفوائد السندات والصكوك الحكومية بفائدة، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ

﴿١٧٦﴾ [البقرة] ، ويقول رسول الله ﷺ : **"كل قرض جر نفعًا فهو ربا"** (رواه الإمام أحمد)، ويقول ﷺ : **"لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه"** (رواه مسلم).

يحقق تجنب التعامل بالربا الي انسياب الأموال واستقرار المعاملات وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح والصمود عند الأزمات وعدم التعثر والإفلاس، كما أنه اطمئنانا نفسيا وتجنبًا للدخول في حرب مع الله.

- تجنب التعامل في الخبائث بدعوى تحقيق الأرباح العالية:

يقصد بالخبائث بصفة عامة: كل ما يضر بالإنسان وبالمخلوقات، وكذلك كل ما يمس مقاصد الشريعة الإسلامية التي تتمثل في: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾** ﴾ [الأعراف] ، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ **قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾** ﴾ [المائدة] ، ويقول رسول الله ﷺ : **"لا يحل ثمن شيء لا يحل أكله وشربه"**، ويقول ﷺ : **"إن الله إذا حرم شيئًا حرّم ثمنه"** (رواه أحمد).

لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب التعامل فيما حرمه الله حتى ولو زين له الشيطان غير ذلك؛ لأن في ذلك محقا للبركة.

• - تجنب أكل أموال الناس بالباطل:

لقد حرمت الشريعة الإسلامية الاعتداء على أموال الناس بدون حق، ومن أمثلة ذلك: الرشوة، والغش، والتدليس، والمقامرة، والغرر، والجهالة، والاحتكار، ورفع الأسعار عمدا، والتطفيف في الكيل والميزان، والتدليس، والربا، وغير ذلك من المعاملات المحرمة شرعًا، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [البقرة]، ويقول ﷺ: **"كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه وماله وعرضه"** (رواه مسلم عن أبو هريرة).

لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب مثل هذه السلوكيات السيئة مهما كانت المغريات حتى يبارك الله في ماله.

- تجنب المظهرية والخيلاء والتكبر والطغيان:

حرّم الإسلام كل صور الخيلاء والتكبر والتعالي على الناس، فعندما يوسع الله على بعض رجال الأعمال بالمال يتكبرون على الناس كما فعل قارون، وخرج على قومه في زينته، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾﴾ [النساء]، ويقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ

﴿ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق] ، ويقول رسول الله ﷺ : **"كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة"** (رواه ابن ماجه).

يجب على رجل الأعمال أن يستشعر أن غاية الغايات من أعماله هي عبادة الله والتواضع لله، ويجب أن لا يكون المال سببا في طغيانه والتكبر على خلق الله.

- تجنب الإسراف والتبذير:

يقصد بالإسراف: الإنفاق فوق الحد الواجب، وهو إنفاق لا يقابله عائد، ويقصد بالتبذير: الإنفاق فيما يخالف شرع الله، ويجب على رجل الأعمال أن يكون معتدلًا ووسطًا في إنفاقه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ۝٦٧**﴾ [الفرقان] ، ونهى الله عن التبذير فقال سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ۝٢٧**﴾ [الإسراء] ، ويقول رسول الله ﷺ : **"كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة"** (رواه ابن ماجه).

لذلك يجب على رجل الأعمال أن يكون معتدلا في إنفاقه ولا يكون من المسرفين و المبذرين .

- تجنب الركون إلى الذين ظلموا لتحقيق كسب غير مشروع:

هناك بعض رجال الأعمال الذين يوالون الظالمين والفاسقين من رجال السلطة وغيرهم، وذلك للحصول على كسب بدون حق مشروع أو بالنصرة بهم على عباد الله المؤمنين الصالحين، وهذا مخالف لشرع الله عز وجل، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ**

﴿ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود] ، ويقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران:٢٨] ، ويقول رسول الله ﷺ : **"آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان"** (رواه البخاري).

لذلك يجب على رجال الأعمال أن يكونوا مع الصالحين الصادقين ولا يكونوا مع المفسدين الظالمين. حتى لا ينتفع هؤلاء برأيهم ومشورتهم.

- تجنب موالاة غير المسلمين المحاربين من دون المؤمنين:

يلجأ بعض رجال الأعمال إلى التعامل مع غير المسلمين المحاربين الأعداء لتحقيق مكاسب مادية دنيوية على حساب الدين والوطن، وهذا مخالف لشرع الله عز وجل، فقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الممتحنة]، ولقد أوصانا رسول الله ﷺ بموالاة المؤمنين الصالحين، فقال ﷺ : **"المؤمن للمؤمن كالبنيان؛ يشد بعضه بعضا"** (رواه مسلم).

لذلك يجب على رجل الأعمال مقاطعة أعداء الله والوطن، وإن خاف عيلة فسوف يغنيه الله من فضله إن شاء .

◆ **-الخلاصة :**

يؤدي الوقوع في هذه الأخطاء والمحاذير المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى محق البركة المعنوية والمادية، كما يسبب ذلك أمراضًا قلبية وقلقًا نفسيًّا، والسبيل للنجاة من ذلك هو الالتزام بشريعة الله عز وجل، القائل في كتابه العزيز: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن] ، وصدق الله القائل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٤]، وصدق رسول الله ﷺ : **"تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا؛ كتاب الله وسنتي"** (رواه مسلم).

وهذه الخلاصة تنقلنا إلى ما سبق وتناولناه إجماليًّا في الفصول السابقة، حيث نوضح فقه رجال الأعمال في معاملاتهم مع المال والعمال والمنافسين في الأسواق ومع المجتمع و مع الحكومة ثم مع غير المسلمين من المسالمين والمحاربين، وهذا ما سوف نتناوله في الفصول التالية.

* * *